عندما يصبح الذيل أخطر من الرأس

ياسل طلوزي

قديمًا: كانت فلسفة الجغرافيا الصهيونية تقول إن حدود إسرائيل تكون حيثما تصل دباباتها. أما حديثًا فيمكن التأكيد أن حدود إسرائيل تكون حيثما يصل محمد بن زايد. مع التذكير بأن ذلك لا يعني أن ابن زايد يمثل رأس الأفعى، فهو دور أكبر منه كثيرًا في ما يتعلق بإسرائيل، حصرًا، بل يمكن أن يلعب دور الذيل، إن لم يكن أقل. لا ضير من الاعتراف بأن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تبدّلت، كثيرًا، لا بتبدّل داخليّ يتعلق باستراتيجياتها الأمنية الخاصة بها، بل بتبدّل محيطها العربيّ الذي كفاها عناء التخطيط والترسيم والتعزيز، بفضل ثلةٍ من مغامري الصحراء الذين لا يفرّقون بين نزهات صيد الحبارى المؤقتة وهجرات معاهدات سلام مصيرية تضع الأمة بأكملها في مأزق حضاري وتاريخي أمام أجيالها اللاحقة.

عمومًا، ما يزال لغز تهافت محمد بن زايد على التطبيع مع إسرائيل محيرًا، على الرغم من أن دائرة التوقعات بشأنه تحتمل مثل هذه المصائب والويلات التي يباغتنا بها يوميًا، منذ اغتصب زمام الحكم واستفرد به قبل سنوات، على الضدّ من كل الآمال التي كانت تراهن على جيل حكام عربي جديد، بدا يعتلي سدد المسؤولية في غير دولة عربية واحدة، على غرار محمد بن سلمان، وبشار الأسد، وغيرهما. كنا نرجّح أن يكون هذا الجيل أغزر إحساسًا بهموم الإنسان العربي وتوقه إلى الحرية واستعادة كرامته التي أجهزت عليها عقود الاستبداد المظلمة، بفضل توكيل أبائهم على سدد الحكم، غير أن التاريخ عاد فأكّد أن «الابن سرّ أبيه»، خصوصًا إذا تعلق الأمر بشهوة السلطة، بل إن جيل الأبناء، ذهب أبعد كثيرًا من أبائه، إلى الحد الذي بلغت فيه هذه الشعوب حدّ التحسّر على أزمنة الآباء، «الأقل استبدادًا»، وفق ما قالته حسرتهم.

قلنا إن لغز الاندلاق الإماراتي على التطبيع محيّر، قياسًا على تجارب تطبيعيّة أخرى بين مصر وإسرائيل، والأردن وإسرائيل، ففي التجربتين السابقتين، لم يأت التطبيع وليد «اندلاق» أو تهافت صبيانيّ على نحو ما فعله ابن زايد، بل سبقته حروبٌ وأثمانٌ وتكاليف لا يمكن نكرانها، دفعها البلدان الحدوديان من دم أبنائهما، ومن احتلال قسم من أراضيهما، ومن حريات غيبت بذريعة التحشيد للمجهود الحربي، على الرغم من أن الشعبين، المصري والأردني، كانا يؤثران تحمّل المزيد أيضًا، على التطبيع، وعلى معاهدات السلام المذلّة مع الغاصب الصهيوني، ولا غرابة إن بقيت تلك المعاهدات حبرًا على «ورق»، على الرغم من مضي عقود على توقيعها، ما يعني أن هذين الشعبين ما يزالان يرفضان التطبيع مع إسرائيل، بكل صنوفه.

لئن كانت المعاهدتان المصرية والأردنية مفهومتيْن، ولكن غير مقبولتيْن، فإن معاهدة السلام الإماراتية مع إسرائيل لا تملك أي مبرّر؛ فلا الإمارات دفعت ثمنًا عسكريًا سابقًا، ولا خسرت جزءًا من أراضيها مع إسرائيل، كما فعلت بها إيران، ولا هي تملك خط حدود مشتعلًا مع إسرائيل يبقيها على أهبة القلق الدائم. على هذا النحو، يفكّر اليوم معظم المصدومين بخبر هذه المعاهدة، غير أن المطّلعين على سيكولوجية محمد بن زايد المشوّهة، في عدائه المستفحل لأي حلم عربي بالكرامة والتحرّر، ربما يدرك سبب اندلاقه على التوقيع؛ لأن ما يفعله باختصار، هو إعادة رسم الحدود الإسرائيلية الجديدة بلسانه. أحيانًا يكون الذيْل أخطر من الرأس، خصوصًا إذا كان على غرار محمد بن زايد الذي يحمل الآن حلم إسرائيل بالتمدّد ويذهب به بعيدًا، إلى أي بقعة عربية يصل إليها دهاؤه ومكره، إلى اليمن، وليبيا، ومصر، وسورية، وتونس، وإلى حيث يبزغ أي حلم عربي جديد؛ ليقاوم الحلم العربي بالحلم الصهيوني. ويتعيّن على تلك الدول أن تحذر ما هو قادم، قبل أن تكتشف أن خط الحدود الإسرائيلية أصبح متاخمًا لها؛ ذلك أن التطبيع الحقيقي مع إسرائيل ليس محض علاقات وبروتوكولات، بل يعني امتداد إسرائيل جغرافيًا وعسكريًا ليشمل كل دولةٍ عربيةٍ توقع معها معاهدة سلام، وليغدو خط الحدود الخلفي للدولة المُعاهدة والمطبّعة خط حدود إسرائيليًا جديدًا، رسمته الأذناب وليس الدبابات، هذه المرّة.

عبث المفاوضات السورية في جنيف

رضوان زيادة

انتهت الجولة الثالثة من المحادثات السياسية بين فريقي المعارضة والمعارضة السوريين في جنيف، من دون التوصل إلى اختراق أو تقدم ذي معنى سياسي. ربما كان المتفائل الوحيد مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، الذي ذكر أن الفجوة بين الطرفين ما زالت كبيرة، وأضاف «لا يتوقع أحد أن يحقق هذا الاجتماع معجزة أو أي اختراق». وقد توقفت هذه الاجتماعات بعد أن تم كشف إصابة أربعة أشخاص قادمين من سورية بفيروس كورونا، وهو ما يكشف عن مدى انتشار الوباء الكبير في سورية، على الرغم من الأرقام الرسمية، وبالتالي فإن الاجتماع جاء بعد توقف دام سبعة أشهر بسبب انتشار الفيروس. ولكن هذه الاجتماعات، ومنذ بداية عقدها في عام 2012 بشان حل الأزمة السورية، لم تفض إلى أي شيء كان له أي تأثير على الأرض في سورية. كل الأحداث السياسية التي كان لها انعكاس على الأرض كانت تتم من خارج جنيف، والأهم أن الأطراف الدولية والإقليمية والقوى المحلية تظل تفضل تغيير الوضع عبر الحقائق على الأرض.

عقد بين عامي 2012 و2020 أكثر من 12 مؤتمرا واجتماعا بشأن الأزمة السورية في جنيف، وقد نجح المبعوث الأممي الأسبق، الأخضر الإبراهيمي، في أن يعقد لأول مرة، في فبراير/شباط 2014، مفاوضات بين وفد من النظام وآخر من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وانتهت بدون التوصل إلى أي اتفاق، في ظل انقسام دولي شديد حينها بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي دعمت وفد المعارضة السورية وبين روسيا التي دعمت وفد النظام، ولم تخلص المفاوضات إلى أي مبادئ أو ورقة أو حتى إطار عام بشان الحل السياسي في سورية.

وإذا كانت حصيلة كل تلك المفاوضات المتقطعة بمثل هذا البؤس، فما الجدوى من تأكيد الأطراف الدولية عليها. هذا يكشف حقيقة النفاق الذي يمارس بحق الشعب السوري، فالكل يدرك عدم جدوى هذه الاجتماعات، لكنهم يصرون على بقائها، لأنهم يخافون الإقرار بفشلهم، والأهم كما يردد مسؤولون غربيون كثيرون أنها اللعبة الوحيدة في الساحة الآن، على الرغم من إدراك الجميع أن هذه اللعبة لن تسفر عن أي شيء، ولن تقود إلى حل سياسي في سورية.

من جهة أخرى، خسرت المعارضة السورية كثيرا بالمشاركة في هذه المحادثات، أولا لأنها أوجدت صراعات بدون هدف داخل الأطراف المختلفة من المعارضة، والأهم أنها أضعفت مصداقيتها أمام الشعب السوري، وانتهى بها المطاف إلى مجموعة أفراد، يدّعون الحديث باسم المعارضة بدون أي ثقل أو وزن تفاوضي حقيقي. ولذلك لا قيمة لكل المقررات التي يمكن أن تنتج عنها، لأنها لن تجد طريقها إلى التطبيق على الأرض السورية.

وبالنسبة للنظام، كل جولات مفاوضات جنيف كانت فرصة له لإعادة تأهيله بعد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ضد الشعب السوري، ومنبرا لاتهام كل معارضيه بالإرهاب من على منصة الأمم المتحدة. لم يُظهر النظام، على مدى السنوات التسع الماضية، أية إشارة إلى رغبته في القيام بالحل السياسي، أو الاشتراك في مفاوضات جادّة من أجل إنهاء النزاع في سورية. كل ما يطمح إليه بشار الأسد كسب مزيد من الوقت، لأنه كما قال، وهو محق ربما للمرة الوحيدة، أن المجتمع الدولي سيتعب ويمل من الأزمة السورية، وهذا ما حصل. وبالتالي، سيبقى الأسد وحيدا، مع إدراك أنه لا يقبع أي اعتبار للبؤس الذي يعيشه السوريون على مستوى الفقر وانتشاره بـ 87% من السوريين، وفقا للأمم المتحدة. ولا يعبأ لحصد أرواح عشرات السوريين بسبب فيروس كورونا، مع انهيار النظام الصحي بشكل مطلق. وذلك كله بالنسبة له تفاصيل غير مهمة ما بقي يحافظ على كرسيه في قصر المهاجرين.

على الولايات المتحدة التي نجحت في إقرار قانون قيصر أن تعيد تقييمها كل بضعة أشهر، وعليها أن تعمل على حصد نتائج من شأنها أن تغير بؤس حياة السوريين في الداخل وفي المهجر، وهو ما يقتضي ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي الأقصى على روسيا، من أجل القبول بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن 2254، بما في ذلك البدء الفوري بعملية انتقالية في سورية بدون الأسد.

(كاتب سوري)

«الانفصالية الإسلامية» في فرنسا

سلام الكواكبي

أكد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في 18 فبراير/شباط من العام الجاري، في خطاب له في مدينة مولوز (شرق)، عزمه التشدّد في مواجهة ما سماها «الانفصالية الإسلامية»، والوقوف ضد «التأثيرات الخارجية» على الإسلام في فرنسا. وبعد ذلك الخطاب الذي طرح مفهوم الانفصالية الإسلامية لأول مرة علناً، وقعت عدة مناسبات، تم خلالها استعادته وتطويره وتوسيع مروحته، ليطاول ما لم يطاوله في نسخته الأولى، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية المتعدّدة. ولم يكن اختيار مولوز لإطلاق المصطلح الجديد في الثقافة السياسية الفرنسية مصادفة، فالمدينة تقع في مقاطعةٍ كثيفة السكان من المسلمين من أصول مختلفة. كما أن فيها عدة مراكز دينية، جرت العادة أن تُرسل بعض الدول الإسلامية أئمتها المكوّنين في مدارسها الدينية التي يعتبر الخطاب الفرنسي أنها متطرّفة، أو في أحسن الأحوال ليست تنويرية.

لقد ارّخت هذه المناسبة لحصول انزلاق مفاهيمي في الخطاب الرسمي الفرنسي، المرتبط بالإسلام، فمن وصف الخطر «الجمعي الطائفي» الذي يعزل فئة من المواطنين عن مفاهيم الجمهورية العلمانية، بتعريفاتها الأكثر التزاماً، للوصول إلى الحديث من دون أي التفاف أو مواربة عن خطر وجود نزعة انفصالية، لدى مجموعات إسلامية في الجمهورية الفرنسية. وبعد أن كان توصيف «الانفصالي» مرتبطاً بقوميات تعيش على التراب الوطني، كالباسك والكورسيكيين، فقد صار الآن متوجهاً نحو مكوّن ديني، أثبتت كل الدراسات السوسيولوجية الجادة أنه غير متجانس، وأنه مندمجٌ في غالبيته في مؤسسات الجمهورية.

يعتبر ماكرون الانفصالية «حركة انغلاق على الذات تسعى للخروج من المجال الجمهوري». ويعطي مثالاً على ذلك من خلال سحب بعض الأهالي أولادهم من المدارس الحكومية، لأسباب دينية، مضيفاً مثالاً آخر على المراقب أن يعيد قراءة النص الذي ورد فيه عدة مرّات، ليصدق أنه يُماشي المثال الأول في مستوى الجدّية، والذي لا خلاف مبدئيا على خطورته، فيعتبر أن «رفض مصافحة امرأة من رجل» يُعبّر أيضاً عن نزعة انفصالية (...). إخراج الأطفال من المسار التعليمي جريمة تعاقب عليها قوانين أغلب الدول. وأن يكون ذلك لأسباب دينية، فستصير الجريمة أكثر إثارة للخوف وللشك، من دون الوقوع في الأحكام المسبقة الكاريكاتورية. وعموماً، تُشير إحصاءات وزارة التربية الفرنسية إلى ندرة مثل هذه الحالات. أما رفض مصافحة امرأة، أو ترك اللحية، أو القيام بالصلاة أو صيام رمضان، فلا يمكن أن تسبب الهلع والخوف، مهما كان الموقف الذاتي منها سلبياً، كما أنها تبقى في إطار الحريات الشخصية حتى إشعار آخر، إن لم تتجاوز إلى حريات الآخرين، ولم تؤثر في احترام القوانين المرعية.

وقد اقترح الرئيس الفرنسي أربعة محاور لعلاج النزعة الانفصالية الإسلامية، تبدأ بمحاربة النفوذ الأجنبي في توجيه الدراسات الدينية وتعليم الدين في فرنسا، وبالتالي وقف قبول الأئمة الذين ترسلهم دول بعينها، خصوصاً الجزائر وتركيا والسعودية. الثاني تشجيع الدولة فرنسة الإسلام. والثالث، لمواجهة كل الإشارات التي يمكن أن تدل على وجود ميول انفصالية تعتمد إقامة قانون ذاتي بعيد عن قوانين الجمهورية. وأخيراً، يتعلق المحور الرابع بإعادة سلطة الدولة إلى بعض المناطق التي يشعر سكانها بأنها (الدولة) قد استقالت من مسؤولياتها فيها، وذلك عبر العمل الاجتماعي والنشاط الرياضي وتعزيز دور المدرسة، وكذلك التشديد على وجود كثيف وواضح لرجال الشرطة الوطنية، كما الدرك، لا يمكن نفي وجود نزعات متشدّدة بين مسلمي فرنسا تساعد المشكلات البنيوية التي تعتري السياسات العامة في تفاقمها، كما لا يمكن نفي تأثير العوامل الخارجية في تأجيج بعض منها. ولكنها في العموم تبقى محصورة في أقلية عددية، ربما تؤثر في المشهد العام، ولكن معالجة «خطرها» يحتاج أساليب أكثر إبداعاً وتعتمد أساساً على تحسين السياسات العامة، والتي تشمل عمليات التوعية والتثقيف التي تستند على الاندماج القائم على احترام التنوع. أما التركيز عليها إلى حد اجتراح المصطلحات الانشطارية، كما «الانفصالية الإسلامية»، فهو مؤشّر على أن الخطاب السياسي اليميني المتطرّف صار عادي الوقع، وصار اللجوء إلى استعمال مفرداته أيضاً أمرا عاديا لكل الأطراف التي تبحث، مع اقتراب استحقاق انتخابي جديد، عن كسب الأصوات.

كان ماكرون يوماً، وفي بدايات ولايته، يتبنّى خطاباً ثقافياً منفتحاً، يؤمن بالتعدّدية الثقافية، ومتأثراً بالجو الثقافي الذي خالطه طوال سنوات الدراسة والتكوين. إلا أنه تخلى عنه مع اندماجه في العمل السياسي اليومي، بعد الوصول إلى سدّة الرئاسة، لشعوره بأن جمهور ناخبيه يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين. ولم يتصوّر عتاة اليمين المتطرّف الفرنسي الوصول إلى أن يأخذ منهم ماكرون سبق استخدام مصطلح «الانفصالية الإسلامية»، والذي كانوا سيحسبون ألف حساب قبل النطق به.

يوم 4 أيلول/سبتمبر الجاري، حرّر الرئيس ماكرون، بمناسبة الاحتفالية الوطنية بإعلان الجمهورية الذي تم سنة 1870، استعمال المصطلح الإشكالي، مشيراً إلى قرب صدور قانون لمواجهته. وفي هذا، تشبّه صحيفة لوموند سياسة ماكرون بلوحة انطباعية بدأ رسمها رئيس جمهورية منذ ثلاث سنوات، وهو يضع فيها بشكل متدرج رؤيته للجمهورية، وللمواطنة، وللعلمانية، تاركاً بعض أجزائها بيضاء، ليعود لاحقاً إلى تلوينها. وهو اليوم يُضيف إليها «الانفصالية الإسلامية». ويبقى الحذر مما سيملأ به بقية المساحات البيضاء، قبل الانتهاء من رسم هذه اللوحة، عشية الانتخابات الرئاسية سنة 2022.

(كاتب سوري في باريس)

> لا يمكن نفي وجود نزعات متشدّدة بين مسلمي فرنسا تساعد المشكلات البنيوية التي تعتري السياسات العامة في تفاقمها

جمهورية «المُرشد» وخصومها في تعز

بشرى المقطري

خلافاً لسلطات الأمر الواقع في شمال اليمن وجنوبه، لم تنشأ سلطة حزب التجمع اليمني للإصلاح في مدينة تعز، تقيضاً سياسياً لشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، بل نشأت تحت مظلتها وتغذّت على ضعفها، بحيث امتلكت في الأخير أدواتها السياسية والعسكرية، بما في ذلك إمكاناتها، ووظفتها لصالحها، حتى انتقلت، في السنوات الأخيرة، من سلطة ظل إلى سلطة حزبية مهيمنة، فبعد سيطرته شبه المطلقة على مؤسسة الجيش التابعة للرئيس هادي والجهاز الأمني في المناطق المحرّرة في تعز، احتكر حزب الإصلاح أدوات القوة، بحيث نجح في تهميش الأحزاب السياسية، سواءً المنضوية تحت مظلة السلطة الشرعية، كالتنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني، أو المناوئة لها، كالمؤتمر الشعبي العام، جناح الرئيس السابق علي عبد الله صالح، مقابل تثبيته استقرار جبهات القتال مع مقاتلي جماعة الحوثي، بحيث لا تؤدّي إلى تغيير موازين القوى السياسية في مدينة تعز، وذلك بعد إزاحة منافسه الديني، جماعة أبو العباس. ومع هيمنة «الإصلاح» على معظم مؤسسات الدولة في المناطق المحرّرة في مدينة تعز، وتقييده سلطة المحافظ، فإنه نجح في حماية سلطته من خلال تقديم نفسه ممثلاً حصرياً للسلطة الشرعية، وإجبار القوى السياسية على الرضوخ لذلك، وكذلك الضغط على الرأي العام، بوصفه حليفاً يدافع عن شرعيته ضد القوة المنافسة له في ملفات سياسية أخرى، وأهمها قيادة المعارك العسكرية ضد قوات المجلس الانتقالي في جنوب اليمن، إلا أن سياسة حزب الإصلاح، في المجمل، وكذلك تعطيله مع القوى السياسية في مدينة تعز قضيا على أي مشترك سياسي، بحيث البناء عليه، لتطبيع الأوضاع في المدينة، بحيث حوّل الجميع خصوماً.

لا يحتاج كسب خصوم جدد مهارة استثنائية، يكفي فرض إرادة الغلبة على الآخر وقمعه وتجريمه لكن شعارات طنانة، لكن هذا يعكس أزمة الطرف المتغلب، وكذلك بداية انحداره ثم سقوطه، ومع خطورة العشرات السياسية العدائية في اليمن حيال حزب الإصلاح، بما في ذلك انعكاسها على القوى المحلية المصطفة معها، كالمؤتمر الشعبي والمجلس الانتقالي الجنوبي، وجيوب من القوميين، فإن ذلك لا يعفي حزب الإصلاح من المسؤولية الكاملة في تأزيم الأوضاع السياسية، وتحويل تعز إلى مربع للتجاذبات الإقليمية، بين داعميه الإقليمين وداعمي خصومه، بما في ذلك التعافي مع المدينة ساحة نفوذ مغلقة له، بحيث انتهج سياسة خوض معارك كسر عظم ضد خصومه، كما أن تصعيد الصعيد عبده فرحان سالم، مستشار محور تعز، بوصفه سلطة عليا، على حساب الجناح السياسي العقلاني في الحزب، أزم علاقة حزب الإصلاح مع القوى السياسية في المدينة، بما في ذلك إحاله عناصر تربوية في الجيش، ذات ولاء عقائدي، بحيث أفسدت المؤسسة العسكرية وأحدثت مشكلات عديدة. ومن جهة أخرى، شكلت إدارة حزب الإصلاح الأجهزة الأمنية في مدينة تعز مشكلة أخرى، إذ فشل في تطبيع الأوضاع الأمنية وتثبيت الاستقرار، وأصبح أداوه ومنظومته الأمنية جزءاً من المشكلة الأمنية المزمنة في مدينة تعز، كما صدّر عصابات مسلحة، كجماعة غزوان المخلافي وجماعة عُذر الشرعبي، والذين هم جنود في الوية تابعة له باعتبارهم أداة لترويع المواطنين. ومن جهة أخرى، انعكست مراكز النفوذ القبلية في حزب الإصلاح على الساحة السياسية في مدينة تعز، بحيث كرّست عصوبيات مناطقية وقروية مضادّة، ففي مقابل مديرية مخلاف ومديرية شرعب التي ينتمي لها مشايخ بارزون من حزب الإصلاح، احتمت القوى المناوئة للإصلاح في منطقتي الحُجرية وصبر، باعتبارهما عصبيتيْن قرويتيْن مضادّتيْن له، ما عمّق الصراعات المناطقية والجهوية داخل المدينة. كذلك طفت ازدواجية «الإصلاح» بوصفه سلطة أمر واقع وبين تبنّيه قناع المعارضة على إدارته المناطق المحرّرة في مدينة تعز، حيث نتجت عن ذلك اختلالات إدارية وأمنية، بما في ذلك مصادرة المجال السياسي لأي قوى تعارض أجندته، فيما استمر حزب الإصلاح في إدارة المناطق المحرّرة في مدينة تعز بالعنف من خلال إطلاق أذرعه المليشاوية والتنكيل بالمواطنين.

إلى ذلك، تحوّلت مدينة التربة إلى بؤرة لصراع حزب الإصلاح ضد خصومه، بهدف حسم واحدية السلطة السياسية والعسكرية في مدينة تعز، إذ أصبح اللواء 35 مدرع عائقاً في طريق استكمال حزب الإصلاح سلطته، وذلك لتركيبته العسكرية المناوئة له، فضلاً عن شعبية العميد عدنان طارق، مؤسس اللواء، كما أن المناطق التي يشرف عليها اللواء 35 شكّلت تحدّياً حقيقياً لحزب الإصلاح الذي وجد نفسه محاصراً في قلب المدينة، مع هامش ضيق في مدينة التربة والحيرية، حيث ظلت المناطق تحقق مكاسب اقتصادية بإشراف على الطريق الرئيس مع مدينة عدن، فضلاً عن ضرب خصومه من اليساريين والقوميين من قيادة اللواء 35 وتشتيتهم، بما في ذلك ما يعتقد أنها بؤر تابعة لمؤتمر صالح، وكذلك تصدير الصراع بينه وبين قوات العميد طارق صالح، كضرورة عسكرية لحماية سلطته في تعز، وإنْ كانت المواجهة العسكرية بينهما مستبعدة في الوقت الحالي، وكذلك التلويح بالقوة ضد قوات المجلس الانتقالي في مدينة عدن، إلا أن حزب الإصلاح خسر كثيراً من خوض معارك التربة، فمن جهة تحرّك خارج تحالف الأحزاب التي ظلت توفر له حماية من الاستهداف المباشر، محلياً وإقليمياً، ما يجعله اليوم عرضة للاستهداف من خصومه، بما في ذلك تعريض أعضائه وكوادره للخطر.

(كاتبة يمنية)

> تكريس الإصلاح غلبته السياسية والعسكرية على القوى السياسية الأخرى سيجعل من مدينة تعز ساحة دائمة لصراع المتنافسين

الماضي، اتخاذ «الإصلاح» خطوات تنفيذية لتغيير المعادلة السياسية والعسكرية في مدينة التربة، على الرغم من أن اغتيال الحمادي ضرب عصابة الحزب، لشبهة ضلوع عناصر موالية له بالاغتيال، إلا أن «الإصلاح» حرص على ضمان رأس اللواء 35 مدرع من خلال تولي قيادة عسكرية موالية له، ومن ثم تفتيته بإزاحة الكتائب والجنود المناهضين لسلطته، وإحلال عناصر موالية له في اللواء، وتجريف القوى السياسية المتفلّتة حوله، بما يضمن تأمين منطقته في مواجهة قوات العميد طارق صالح في مدينة المخا، وكذلك الضغط سياسياً وعسكرياً على سلطة المجلس الجنوبي الانتقالي في مدينة عدن. لا يمكن فصل اللجنة الأمنية، سواء بتركيبتها السياسية أو بادائها الأمني طيلة الحرب، عن أجهزة حزب الإصلاح الأخرى، بحيث أصبحت ذراعه الأمني غير المباشر لإطاحة خصومه، بما في ذلك منحه غطاءً سياسياً للتحرك وشرعنة معاركه، فبعد أكثر من شهر على المعارك بين القوات التابعة لحزب الإصلاح وقوات اللواء «35» مدرع، مكنت اللجنة الأمنية حزب الإصلاح من اقتحام مدينة التربة، تحت مبرر رفض بعض كتائب اللواء «35» مدرع، تعيين العميد «عبد الرحمن الشمساني» خلفاً للعميد «عدنان الحمادي»، إذ قدم الإصلاح نفسه بوصفه الطرف الذي يمثل الدولة وينفذ قرارات الرئيس «هادي»، مقابل توصيف القيادات العسكرية الرافضة للشمساني بالمتمردين، وبالتالي نزع الشرعية عن كتائب اللواء تمهيداً لاستهدافها، وفيما نجح حزب الإصلاح في فرض العميد الشمساني قائداً للواء 35 مدرع، وكذلك ملاحقة القيادات العسكرية المناوئة له، نتجت عنها أعمال عنف مروّعة، ربما أبشعها خطف الدكتور أصيل، نجل قائد عمليات اللواء، العقيد عبد المنال، فإذا كانت حكومات ما قبل 2014 عائدة تحديداً إلى غياب دستور ينظّم إفراز الحكومات، ويحدّد اشتغال المؤسسات السياسية في البلاد، فضلاً عن الصعوبات الأمنية التي تفاقمت على إثر عمليات إرهابية غير مسبوقة، وصلت إلى حد الاغتيالات السياسية، فإن الأمر لم يعد، حسب اعتقادهم، قابلاً للتبرير، منذ انتخابات 2014. عرفت البلاد بعد ذلك التاريخ أربع حكومات عرفت تعديلات عديدة، لم تفلح انتخابات 2019 في لجم هذا التوتر السريع للحكومات إلى حدّ الدوار. الأسباب عديدة: نظام سياسي «بلقن» السلطات، ووزّعها على رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان، نظام اقتراع يحول دون تشكل أغلبيات برلمانية قوية، وأخيراً ثقافة سياسية تترسخ لدى الأحزاب، هي أميل إلى الغلبة والهيمنة والتشفي من الخصم، بل واعتباره عدوّاً جديراً بكل أشكال التنكيل.

في هذه المناخات، سقطت حكومة إلياس الفخّاخ بعد ستة أشهر من نيلها ثقة البرلمان، في سياقات تُنذر بمزيد من الاحتقان، فما إن تسلمت مقاليد الحكم، حتى زحف وباء كورونا ليشلّ حالة البلاد اقتصادياً واجتماعية، فسجّلت أرقام سياسية منذرة بالكارثة. النجاح الوحيد الذي يُحسب لها هو السيطرة على الوباء والحدّ من انتشاره، في بلد تشكو فيه الهياكل الصحية ومؤسساتها تقادماً وقلة إمكانات. الرأسمال البشري من أطباء وممرّضين وتقنيين مشبعين بقيم الإيثار والتطوع والتضحية كان الستار الواقي الذي حمى تونس، غير أن هذا النجاح أربكته منذ أسابيع قليلة عودة الموجة الثانية.

لا تعنّينا السياقات العديدة التي حفّت بسقوط حكومة الفخفاخ، خصوصاً ونحن معنيون بفهم محدّدات تشكيل حكومة المشيشي التي خلنا جميعاً، وحسب ما حدّده الدستور والتصريحات التي تناثرت، أنها «حكومة الرئيس» الذي بدا ممسكاً بكل خيوط اللعبة. كان رئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، يسابق الدقائق، حتى يقدّم استقالته إلى الرئيس، ويتجنّب الإقالة، لكي يضمن إعادة العهدة الدستورية إلى رئيس الجمهورية الذي كان له ما أراد، فتمكّن ثانية من تعيين هشام المشيشي، أحد مستشاريه السابقين (الشؤون القانونية ...)، والذي شغل أيضاً منصب وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة. وفي أقل من شهر، يبدو أنه ضاق ذرعاً بتدخّل المقرّبين من محيط الرئيس في تعيين أعضاء فريقه الحكومي الذي لم يكن واثقاً بأنه سيحظى بثقة البرلمان. ويبدو أن علاقة الرئيس بالمشيشي قد مرّت بفتور، قبل أيام قليلة من انعقاد الجلسة البرلمانية الخاصة بنيل الثقة، حيث بدا الأخير عنيداً قوي الشكيمة، وهو الذي كان الرئيس ينتظر منه أن يكون طيّعاً. بادر إلى التحرّك تجاه الأحزاب، وهو يعلم أن الرئيس يعتبرها خطراً على البلاد. استبق الأمور بطلب رضاها، فتلقّفت الرسالة، وتحدّدا الحزبان الأولان بحسب نتائج الانتخابات، حركة النهضة وقلب تونس، بكثير من الغبطة والسرور. هذه الهدية التي قدّمها المشيشي على طبق من ذهب إلى الأحزاب التي كان الرئيس يزدريها، ويعاملها بطريقة مهينة، ذهبت إلى حد رفض الاجتماع معها، ستسمّر الأجواء. تسارعت الأمور بشكل مثير، إذ طلب الرئيس، قبل أن تنقضي المدة الدستورية بساعات محدودة، من الأحزاب نفسها، أن تجتمع معه، بعد أن كان يرفض حتى مجرّد الاستماع إليها، معلناً بذلك ضمنياً عن تنازل حاد. ويبدو أنه عبّر، في أثناء الاجتماع هذا، عن تبرّمه من المشيشي الذي تمرّد عليه. ذهب الرئيس إلى حد طمأنة من حضر أنه لن يحلّ البرلمان، إذا ما أسقطت حكومة المشيشي، وهو السيف المسلط عليها الذي كانت تُخشاه، فالدستور يجيز للرئيس هذه الإمكانية، وقد فتح هذا الموقف باب التأويلات على مصراعيه، وما زال الجدل محتدّاً، إذ ينكر بعضهم أن يكون الرئيس قد طلب صراحة إسقاط الحكومة، في حين يقرّ آخرون بأن الطلب كان واضحاً، لا غبار عليه.

> غدت السياسة عبثَ مناورات يسجّل فيه الفرقاء والخصوم النقاط بكل عنفٍ وتشفٍّ

ويقطع النظر عن تلك التفاصيل التي حفّت باليوم الأخير من مسلسل تشكيل الحكومة، لا يمكن إنكار حالة الفتور التي بدت واضحة بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة المشيشي الذي رمت له الأحزاب طوق النجاة. تتحدّث تسريباتٌ أن ذلك كان صفقةً سياسيةً واضحةً تضمّن تعديلات قادمةً في أقل من سنة، يتم فيها تطعيم الحكومة تدريجياً بوزراء من الأحزاب التي منحته أصواتها، وهو الذي فاز بما يقارب 135 صوتاً (من 217). وقد ظلت الأحزاب، سواء التي منحت ثقتها للحكومة أو التي عارضتها، تحيك المناورة تلو الأخرى، حتى غدت السياسة عندها عبثَ مناورات يسجّل فيه الفرقاء والخصوم النقاط بكل عنفٍ وتشفٍّ، ما عسّر أي توافقات وطنية واسعة، في سياق تشرذمت فيه الأحزاب، وعجزت عن تكوين أغلبية مريحة تحكم، وهو ما دفعها إلى تشكيل تحالفاتٍ هجينةٍ وغريبة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

هل تصمد حكومة المشيشي طويلاً ؟

المهدي مبروك

لم يعد التونسيون يتذكّرون عدد الحكومات التي تتالت عليهم بعد ثورة 2011، التي علّقوا عليها آمالاً عريضة، لم يتحقق منها سوى القليل. ربما اختلفت الشعارات المرفوعة، وتدافعت في حناجر المحتجين، ولكنها لم تخرج عن مطالب العدالة والكرامة والحرية التي ما زالوا يحتجون باسمها إلى حد اللحظة الراهنة، ولكن من دون خوف أو قمع هذه المرّة.

يبدو أن الاستقرار السياسي ما زال بعيد المنال، فإذا كانت حكومات ما قبل 2014 عائدة تحديداً إلى غياب دستور ينظّم إفراز الحكومات، ويحدّد اشتغال المؤسسات السياسية في البلاد، فضلاً عن الصعوبات الأمنية التي تفاقمت على إثر عمليات إرهابية غير مسبوقة، وصلت إلى حد الاغتيالات السياسية، فإن الأمر لم يعد، حسب اعتقادهم، قابلاً للتبرير، منذ انتخابات 2014. عرفت البلاد بعد ذلك التاريخ أربع حكومات عرفت تعديلات عديدة، لم تفلح انتخابات 2019 في لجم هذا التوتر السريع للحكومات إلى حدّ الدوار. الأسباب عديدة: نظام سياسي «بلقن» السلطات، ووزّعها على رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان، نظام اقتراع يحول دون تشكل أغلبيات برلمانية قوية، وأخيراً ثقافة سياسية تترسخ لدى الأحزاب، هي أميل إلى الغلبة والهيمنة والتشفي من الخصم، بل واعتباره عدوّاً جديراً بكل أشكال التنكيل.

في هذه المناخات، سقطت حكومة إلياس الفخفاخ بعد ستة أشهر من نيلها ثقة البرلمان، في سياقات تُنذر بمزيد من الاحتقان، فما إن تسلمت مقاليد الحكم، حتى زحف وباء كورونا ليشلّ حالة البلاد اقتصادياً واجتماعية، فسجّلت أرقام سياسية منذرة بالكارثة. النجاح الوحيد الذي يُحسب لها هو السيطرة على الوباء والحدّ من انتشاره، في بلد تشكو فيه الهياكل الصحية ومؤسساتها تقادماً وقلة إمكانات. الرأسمال البشري من أطباء وممرّضين وتقنيين مشبعين بقيم الإيثار والتطوع والتضحية كان الستار الواقي الذي حمى تونس، غير أن هذا النجاح أربكته منذ أسابيع قليلة عودة الموجة الثانية.

لا تعنّينا السياقات العديدة التي حفّت بسقوط حكومة الفخفاخ، خصوصاً ونحن معنيون بفهم محدّدات تشكيل حكومة المشيشي التي خلنا جميعاً، وحسب ما حدّده الدستور والتصريحات التي تناثرت، أنها «حكومة الرئيس» الذي بدا ممسكاً بكل خيوط اللعبة. كان رئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، يسابق الدقائق، حتى يقدّم استقالته إلى الرئيس، ويتجنّب الإقالة، لكي يضمن إعادة العهدة الدستورية إلى رئيس الجمهورية الذي كان له ما أراد، فتمكّن ثانية من تعيين هشام المشيشي، أحد مستشاريه السابقين (الشؤون القانونية ...)، والذي شغل أيضاً منصب وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة. وفي أقل من شهر، يبدو أنه ضاق ذرعاً بتدخّل المقرّبين من محيط الرئيس في تعيين أعضاء فريقه الحكومي الذي لم يكن واثقاً بأنه سيحظى بثقة البرلمان. ويبدو أن علاقة الرئيس بالمشيشي قد مرّت بفتور، قبل أيام قليلة من انعقاد الجلسة البرلمانية الخاصة بنيل الثقة، حيث بدا الأخير عنيداً قوي الشكيمة، وهو الذي كان الرئيس ينتظر منه أن يكون طيّعاً. بادر إلى التحرّك تجاه الأحزاب، وهو يعلم أن الرئيس يعتبرها خطراً على البلاد. استبق الأمور بطلب رضاها، فتلقّفت الرسالة، وتحدّدا الحزبان الأولان بحسب نتائج الانتخابات، حركة النهضة وقلب تونس، بكثير من الغبطة والسرور. هذه الهدية التي قدّمها المشيشي على طبق من ذهب إلى الأحزاب التي كان الرئيس يزدريها،

تحالف الضرورة بين براغماتية تركيا وعقائدية إيران

عبد الدين حمروش

يظهر العالم العربي، على الخريطة، واقعا بين كماشتين: إيران وتركيا. هذا عن الجغرافيا، فماذا يقول التاريخ؟ قبل الإسلام، كانت إمارة الغساسنة في الشمال، وإمارة المناذرة في الجنوب. الإمارتان العربيتان، معاً، ظلتا تابعتين للنفوذين، البيزنطي والفارسي، إلى أن تغيرت الأوضاع الجيوبوليتيكية بقدوم الإسلام. وفي القرآن، بعض من خبر عن تنافس الإمبراطوريتين، مع تصوّر ما يمكن أن يجري داخل مناطق نفوذهما «غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون».

واقع الغساسنة والمناذرة، في ما قبل بعثة النبي محمد، هو ما بتنا نتابعه، من تسابق «عرب اليوم» على خدمة مصالح الآخرين. لقد ظلت الخريطة ذاتها، مع ظهور فاعل جديد: الكيان الإسرائيلي. الحديث عن ثلاث كماشات، في سياقنا العربي هذا، صار في حكم الثابت. لنُهمِل تدخل الفاعل الجديد، ولْنولِ عنايتنا بالفاعليْن القديميْن. التركيز على الأخيريْن، من هذه الناحية، يستطلع إمكانية وجود تحالف بينهما، في أفق الحدّ من نشاط الفاعل الإسرائيلي، ومن خلفه الدّاعم الأميركي. والسؤال الكبير، الذي يمكن طرحه، بهذا الخصوص: ما الذي يحول دون حدوث تحالف استراتيجي، تقوده كل من تركيا وإيران؟

مهما أوغل الماضي في البُعد، ما يلبث أن يعود، لمجرّد انبعاث شرارة ما في الأفق. غالبا ما نتناسى حين نتفق، ونتذكّر حين نختلف. على كل حال، التاريخ كالماء، لا بد له من منفذ ليتسرّب. وفي استرجاع تاريخ العلاقة بين الفرس والترك (ورثة البيزنطيين على السلطة)، نجد أن مَيْسمها التنافس. دخول الإسلام «على الخط»، بعد سيطرة وجيزة للعرب، سيمنح لذلك التنافس بُعدا آخر. الصراع بين القوميتين، التركمانية والفارسية، سيأخذ منحىً مذهبيا.

ويعود التحول، في طبيعة الصراع، إلى قيام الدولة الصفوية في إيران، فإضافة إلى القومية الفارسية، صارت هناك عقيدة جديدة، قائمة على المذهب الاثني عشري (الإمامي). الرغبة في التمايز عن العثمانيين السُّنّة كانت وراء التحول المذهبي في إيران، حتى داخل الأسرة الصفوية نفسها التي بدأت سُنية في أول منشئها. هذه القراءة السياسية لطبيعة التحول المذهبي، وإن بدت لآخرين غير مقبولة، جديرة بالاهتمام.

بخلاف الشاه إسماعيل الأول الذي وطّن التشيُّع في إيران، ستؤول السلطة للوصي على عرش الشاه الصغير عباس الثاني. اسم هذا الوصي نادر شاه، وهو في منشئه «مُغامر»، عاش حياة «قُطّاع الطرق»، في شبابه الأول. نادر شاه هذا، غير المنتمي إلى الأسرة الحاكمة، ستكون له معارك فاصلة مع الأتراك، في رقعة جغرافية إقليمية واسعة. نحن نتحدّث عن مجال جغرافي شاسع، يطول العراق، أذربيجان، تركمنستان، أوزبكستان، جورجيا، أرمينيا، إضافة إلى إيران بالطبع.

كان من بنود معاهدات السلام، بين الصفويين والعثمانيين، رفع الضّيْم عن سُنّة إيران (معاهدة 1555). وذلك ما حصل مع إسماعيل الثاني، لولا أن سياسته «التسامحية» ستنتهي إلى الفشل. هذا، كما ستفشل سياسة نادر شاه، في الاتجاه ذاته، بعد محاولته سنّ مذهب جديد، يجمع بين مذهبيْ السنة والشيعة. العامل السياسي، كان وراء هذه المحاولة، أيضا، على قاعدة أن مُعظم جيشه كان من الأفغان السُّنّة.

التوسع الإقليمي، والاستئثار بالنفوذ، كانا يكتسيان طابعا مذهبيا. في هذا الامتداد الإقليمي الشاسع، كانت إيران راعية الشيعة، في حين كانت تركيا راعية السُّنة. المُعادلة الموصوفة يُراد لها أن تعود، مع حامل لواء العثمانيين المتأخر، «الثعلب» الطيب أردوغان. هذا ما تلعبه تركيا المعاصرة بنجاح، مع حنق شديد من الثلاثي: السعودية، مصر والإمارات. وعلى الرغم من مناوءة «اللعب» التركي، من أطراف كثيرة ومتنوعة، إلا أن هذه الأطراف تبدو في غايةٍ من الضعف (الاستراتيجي).

لا يحتمل المجال أي دور رئيس لمصر عبد الفتاح السيسي، بفعل صعوباتٍ تتخبط فيها: انسداد الأفق السياسي، شحّ الموارد المالية، بروز لاعبين كبار في الإقليم، مثل إثيوبيا (ومبادرتها إلى بناء سدّ النهضة، وتعبئة بحيرته الكبيرة). كما أن المجال لا يحتمل الدور السعودي أيضا. مسألة ترتيب الخلافة، بارتباط مع الفشل في حرب اليمن، وتقلّص الموارد المالية المستمر، من بين عوامل تحبط فاعلية الدور السعودي. هل تتصدّر السعودية الإسلام السني، فعلا، اليوم؟ ولو في العالم العربي على الأقل؟

تنكفئ السعودية على ذاتها، عاما بعد آخر، جرّاء أخطاء استراتيجية. انكفاؤها الملحوظ ذاك هو ما يمنح حرية الحركة والمبادرة لفاعلين أقلّ حجما، الإمارات تحديدا. وفي المقابل، تبدو تركيا، بتاريخها ومجْدها الإمبراطورييْن، إضافة إلى نهضتها الاقتصادية والعلمية الضاربة، أكثر تأهيلا للاضطلاع بلعب دور محوري في الساحة: في شمال إفريقيا، والبحر المتوسط، والشرق الأوسط العربي، وحتى القوقاز. فقط، هناك ملاحظة ينبغي إبداؤها، أن الزعامة السُّنّية لتركيا، مع حزب العدالة والتنمية، أخذت تكتسي لَبوسا «إخوانيا». والملاحظ أن هذا «اللّبوس»، بقدر ما يُساعد في توطين «أقدام» تركيا في مناطق، فهو يشكل عامل تعطيلٍ في مناطق أخرى. ولولا انقلاب العسكر في مصر على الرئيس محمد مرسي، لكان قد تحقق لـ «إخوان» تركيا نجاح استراتيجي عظيم.

اليوم، تجد تركيا نفسها شبه معزولة. وفي فترة جد قريبة، كانت على شفا نجاح مُغامرة خطيرة: انقلاب يوليو/ تموز 2016. غير أن فشل الانقلاب، بخلاف ما كانت تجري إليه الأمور، سيسمح لأردوغان بإحكام قبضته على السلطة. إلى حدود اللحظة، زعيم حزب العدالة والتنمية يتحرّك بصفة «خليفة»، على قاعدة الانقلابات الاستراتيجية المتواصلة التي تحدُث تحت إمرته. وعلى الرغم من كثرة المُتربصين بـ«انقلاباته» التي حقق من خلالها نجاحاتٍ ظرفية، حتى الآن، إلا أن العزلة أخذت تُضيِّق الخناق على حكمه. ولا شك في أن أردوغان على وعي بما يمكن أن يقوله أحد وزراء الخارجية الأتراك، مثل يشار ياكيش، إن التّوتُّرات الحالية تذكّر بحرب البلقان في 1912، عندما اتّحدت مجموعة من الأعداء ضد الإمبراطورية العثمانية، ودمّرت جيشها واستولت على ثلاثة أرباع أراضيها.

راحت سياسة «تصفير عدد المشكلات» أدراج الرياح، برواح الدبلوماسي داود أوغلو (استقال من حزب أردوغان، على خلفية خلاف قوي معه). تركيا بمواجهة أعداء كثر في الوقت الراهن: المحور السعودي الإماراتي المصري، الاتحاد الأوروبي (اليونان وفرنسا وألمانيا)، الكيان الإسرائيلي (في أسوأ مراحل علاقته مع تركيا أردوغان). وفي سياق ذلك، تشتغل الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف حارق: «تبعات» ما تعرف بالثورة السورية، دعم حكومة الوفاق في طرابلس، النزاع حول مصادر الطاقة في شرق المتوسط، .. إلخ. ولكن، ما علاقة تركيا بجارتها إيران؟

يبدو أن خصوم تركيا المركزيين، في محاولة للإجابة عن السؤال المطروح، هم خصوم إيران تقريبا. والمحور الإماراتي - السعودي، في هذا الإطار، يمثل مصدر المُناكفة الأبرز. يوحّد الخصوم المُشتَركون الأصدقاء المشتركين. ولذلك، لمسنا اقتراب إيران من تركيا في الملف الليبي، بقدر اقتراب تركيا من إيران في الملف اليمني. الاقتراب التركي في اليمن مُوجّه لخدمة حزب التجمع اليمني للإصلاح، في سياق تناقضه مع التدخل الإماراتي (تحديدا). تطوير التحالف التركي - الإيراني، وخصوصا في ظل علاقة تركيا الباردة بدولة الاحتلال من جهة، ودخول الأزمة السورية في مفاوضات أستانة من جهة أخرى، يمكن أن يؤتي ثمارا في نهاية المطاف.

من شأن العزلة، أو الاقتراب من حافّتها، أن يساعدا في تحقيق التعاون التركي - الإيراني. وللتوضيح، ليس للعزلة، هنا، أي تبعات سلبية، فالصمود الإيراني في وجه الحصار والعقوبات، بل وتحقيق الانتصار الديبلوماسي في مجلس الأمن، مُجسَّدا في رفض قرار تمديد حظر التسليح، من أقرب حلفاء الولايات المتحدة، يشكل نجاحا دالا لديبلوماسية الوزير محمد جواد ظريف. أما انتصارات حلفاء إيران، في العراق وسورية واليمن، في مقابل المأزق التي يتخبّط فيها المحور «السعودي - الإماراتي»، يعطي للتضحيات الإيرانية دلالاتٍ إيجابية. ثبات التدخل الإيراني، لفائدة حلفائه، استحقّ تحصيل ثمن الانتصار (المعنوي).

وليست تقلُّ تركيا عزما عن تحقيق مكاسب استراتيجية على خريطة المنطقة، غير أن السياسة التركية تبدو أكثر براغماتية من نظيرتها الإيرانية، بما يسمح لها إعادة «ترتيب الأوراق» كل مرة وحين. احتفاظها بالعلاقة مع دولة الاحتلال، إضافة إلى تجنّب تصعيد التناقضات مع روسيا، يشكلان رصيدين قيِّميْن في حسابات أردوغان. أما الإدارة الأميركية الحالية، فيبدو أنها أقرب إلى تركيا في أكثر من ملف، وبشكل خاص الملف الليبي. ولا ننسى أن تركيا بدأت مؤيدة حملة التحالف السعودي ضد الحوثيين، لولا أنه سيزول في إثر مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول.

في مقابل «عقائدية» الفاعل الإيراني، كانت هناك البراغماتية التركية التي تتحرّك على أكثر من صعيد. والملاحظ أن هذه البراغماتية ظلت في قلبها رعاية المصالح الاقتصادية، بل وتوسيعها وتثمينها. ولذلك، تبدو تركيا أكثر راحةً وسَعةً من الناحية الاقتصادية. بينما تبدو إيران مُستنزفة اقتصاديا، على خلفية أكثر من عامل: تدخلاتها في أكثر من «ساحة»: العراق، سورية، لبنان، اليمن. العقوبات الأميركية المستمرة، بسبب ملفها النووي، وكذا صواريخها بعيدة المدى.

اليوم، تقترب إسرائيل من التحالف السعودي - الإماراتي، عبر بوابة التطبيع الرسمي وغير الرسمي. ويستهدف هذا الاقتراب إيران بالدرجة الأولى، كما هو مُعلن. لكن، هل من شأن مثل هذا الاستهداف أن «يوفر» تركيا؟ العلاقات التركية الإسرائيلية في حالة برود مستمر. وفي ظل الاختراق الإسرائيلي المُتزايد للدول العربية، لم يعد التطبيع الإسرائيلي التركي «ورقة» ذات أهمية قصوى بالنسبة لدولة الاحتلال. وبالنظر إلى أن الأخيرة معنية بغاز شرق المتوسط، فلا يُستبعد إعادة ترتيب التحالفات الإقليمية لشرق المتوسط.

هناك أكثر من طرف مناوئ لتركيا، في ما تدعوه حقوقا في شرق المتوسط. وكان قد سبقت خلافات تركيا مع اليونان، في الآونة الأخيرة، خلافاتٌ أخرى مع مصر السيسي في الانقلاب على الرئيس مرسي، ومع الاتحاد الأوروبي بشأن تكلفة ضبط الهجرة السورية إلى أوروبا (إضافة إلى خلافات متصاعدة مع فرنسا، على خلفية اقتحام تركيا المجال الاقتصادي الحيوي للأولى في إفريقيا). ومع العلم بدخول الإمارات على خط أزمة الشرق المتوسط، عبر المناورات المشتركة مع اليونان، يمكن تصوّر حجم التحدّيات المتربصة بتركيا. وعلى هامش المناورة، المتاح لـ«تسطيح» بعض خلافاتها مع مصر والسعودية، تحديدا، يمكن لتركيا التفرّغ لمعالجة تناقضاتها الرئيسة: حقوقها في غاز شرق المتوسط، تحييد «قوات سوريا الديمقراطية»، اتّقاء التّدخُّل الإسرائيلي لصالح الإمارات.

بين إيران وتركيا، مصالح اقتصادية هائلة بمليارات الدولارات. وعلى الرغم من تأثر التجارة بيهما، بفعل العقوبات الأميركية المسلطة على إيران، إلا أن البراغماتية التركية لا تعدم سبيلا، في رعاية مصالحها مع جميع الأطراف. لكن، هل تستمر العلاقات التكتيكية بين الفاعليْن الإقليميْن، بما يجنيانه من مصالح مادية، من دون التأسيس لعلاقة استراتيجية، تُغيِّر موازين القوى في المنطقة بشكل جذري؟ للإجابة عن السؤال، النظام الإيراني في حاجة إلى قدر من براغماتية النظام التركي، في مقابل حاجة الأخير إلى قدر آخر من عقائدية النظام الإيراني.

(كاتب وباحث مغربي)

> تتأثر التجارة بين إيران وتركيا بالعقوبات الأميركية على إيران، إلا أن البراغماتية التركية لا تعدم سبيلاً، في رعاية مصالحها
>
> تبدو تركيا أكثر راحةً وسَعةً من الناحية الاقتصادية، بينما تبدو إيران مُستنزفة اقتصادياً

الأبرتهايد ليس سلاماً والجيتوات ليست دولة

مصطفى البرغوثي

لا يختلف الفلسطينيون في أن الحركة الصهيونية قامت بعمليةٍ مركّبةٍ ضد الشعب الفلسطيني، شملت الاستعمار الاستيطاني، واستخدام الإرهاب المسلح، بما في ذلك المجازر، وصولاً إلى واحدةٍ من أكبر عمليات التطهير العرقي في عصرنا، والتي نفذتها في عام 1948، ومروراً بنظام الاحتلال العسكري الأطول في التاريخ الحديث. وقد بُنيت عقيدة الحركة الصهيونية على أساس تحقيق هدفين: الاستيلاء على الأرض، بالقوة المسلحة وبالمصادرة والاحتيال، وتهجير الفلسطينيين من هذه الأرض. وإذا كان هدف احتلال كل أرض فلسطين تحقق بالقوة العسكرية، فإن الهدف الثاني تعثّر، ثم فشل، بسبب صمود جزء باسل من الشعب الفلسطيني الذي أصرّ على البقاء في وطنه بعد نكبة عام 1948، وتحمّل آلام ومآسي الحكم العسكري - المخابراتي الإسرائيلي حتى عام 1966.

وبسبب بسالة جزء آخر، تعلّم من تجربة عام 1948، وفضّل مواجهة خطر الموت على الرحيل، وصمد في القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وجزء هام منه كان من اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا عام 1948. ولم يحدث هذا مصادفة، ولم يتم ببساطة، بل كان حصيلة جهدٍ لا يقدّر بثمن من العمل الوطني والتوعية، والصمود الاقتصادي والمجتمعي، والنضال الشعبي الذي كانت الانتفاضة الشعبية الأولى من أنقى تجلياته.

والنتيجة الطبيعية لذلك كله أن عدد الفلسطينيين اليوم على أرض فلسطين التاريخية يعادل، إن لم يفق بقليل، عدد اليهود الإسرائيليين.

هذا ما لم تحسب الحركة الصهيونية حسابه، ولم تجد سوى تبنّي منظومة الأبرتهايد والتمييز العنصري علاجاً له. وبفعلها، أعادت موضوعياً توحيد مكونات الشعب الفلسطيني التي انقسمت بعد اتفاق أوسلو. وكما أوضح بدقة علمية مميزة تقرير فريق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، يشمل نظام الأبرتهايد الفلسطينيين في أراضي 1948، وفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس، واللاجئين الفلسطينيين المحرومين من حق العودة أو الوجود في وطنهم. أما منظومة الأبرتهايد العنصرية، والتي فاقت في ظلمها وبشاعتها نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، فقد تعزّزت بقانون القومية الإسرائيلي الذي يعطي حق تقرير المصير في كل فلسطين التاريخية لليهود فقط. كل مناحي عيش الفلسطينيين اليوم تعاني من عنصريةٍ فظّة، فهم محرومون من أرضهم، وممنوعون من البناء في معظمها، ومحرومون من مياههم التي تصادر إسرائيل معظمها. وفي حين تعطي السلطات الإسرائيلية حق استعمال 2400 متر مكعب سنويا منها لليهودي المستوطن، فإنها تحدّد ما لا يزيد عن 50 متراً للفلسطيني. أي أن للمستوطن اليهودي حق استعمال المياه بكمية تزيد 48 مرة عن الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ومعظم الفلسطينيين محرومون من التنقل وحرية الحركة، ويعيش مليونان منهم في سجنٍ معزول ومغلق، أشبه بمعسكر اعتقال، اسمه قطاع غزة. وعلى معظم أهل الضفة الغربية التنقل عبر 650 حاجزا عسكريا، ولا يسمح لهم بالوصول إلى القدس.

وفي حين يعطي نظام الأبرتهايد الإسرائيلي الحق لأي يهودي في العالم، سواء كان يعيش في نيويورك أو سيبيريا أو أي مكان، أن يحصل على المواطنة فور هبوطه في أي مطار إسرائيلي، ويعطيه حق الإقامة أينما شاء في كل أرض فلسطين، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس المحتلة، فإنه يحرم أكثر من ستة ملايين لاجئ من الفلسطينيين المهجّرين بالقوة من حق العودة إلى الأرض التي عاشت فيها عائلاتهم منذ مئات وآلاف السنين.

يصل دخل الفرد في إسرائيل إلى 42 ألف دولار، فيما لا يتجاوز ألفي دولار للفرد في الضفة والقطاع. ولكن الفلسطينيين أينما كانوا يدفعون ما يدفعه الإسرائيليون ثمناً للمنتجات والبضائع بسبب إلحاق السوق الفلسطيني بالإسرائيلي. أكثر من مليون عملية اعتقال وأسر تمت ضد الفلسطينيين منذ عام 1967، وعشرات الآلاف قضوا شهداء أو أصيبوا بجراح. لكن الجانب الأهم أن هناك نظاما قانونيا خاصا باليهود، وأنظمة قانونية أخرى للفلسطينيين، حسب مكان معيشتهم. ويستعمل الإسرائيليون ضد الفلسطينيين مزيجاً من القوانين العسكرية الإسرائيلية والقوانين العثمانية، والانتدابية البريطانية، بما فيها قانون الطوارئ الذي ألغته بريطانيا، وما يعجبهم من القانون الأردني، بالإضافة إلى حوالي ألفين من القوانين العسكرية. وإذا كان ذلك كله لا يكفي، فبمقدور حكام إسرائيل إصدار مزيد من القوانين العسكرية.

خطة ترامب، أو صفقة القرن كما يسمّونها، لن تنشئ دولة فلسطينية، ولن تنهي الاستيطان الاستعماري، ولن تحقق الحرية للفلسطينيين. وهي تعبر عن قرار الحركة الصهيونية، بعد أن تلاعبت عقودا بما سميت «عملية السلام»، إلغاء فكرة الحل الوسط مع الفلسطينيين، وتكريس الضم والتهويد لكل فلسطين. تشرعن خطة ترامب تجزئة الضفة الغربية إلى 224 جيتو، أو معزل، أو بانتوستان إن شئتم، مع جيتو كبير في غزة، محاصرة جميعاً بالجيش الإسرائيلي، وجدار الفصل العنصري، والحواجز، والمستعمرات. وتؤكد الخطة بقاء السيطرة الإسرائيلية على أرض ومياه وأجواء فلسطين بكاملها، بالإضافة إلى المجال الكهرومغناطيسي، بما في ذلك البقع التي ستسمّى دولة فلسطين، في الضفة والقطاع. وتكرّس خطة ترامب التي كُتبت بقلم نتنياهو نظام الأبرتهايد العنصري ضد الفلسطينيين، وقبولها أو التعامل معها سيعني مشاركة إسرائيل في خرق القانون الدولي، وقيم الإنسانية والعدالة، وتصفية حقوق الشعب الفلسطيني.

نظام الأبرتهايد ليس سلاماً، ولن يجلب سلاماً، والجيتوات والمعازل ليست دولة، ولا يمكن أن تكون دولة. والفلسطينيون لن يوقفوا كفاحهم ومقاومتهم، لأنهم يعرفون جيداً، الفرق الشاسع بين السلام والاستسلام.

(رئيس المبادرة الفلسطينية)

> الفلسطينيون لن يوقفوا كفاحهم ومقاومتهم، لأنهم يعرفون جيداً، الفرق الشاسع بين السلام والاستسلام
>
> يصل دخل الفرد في إسرائيل إلى 42 ألف دولار، فيما لا يتجاوز ألفي دولار للفرد في الضفة والقطاع

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads